الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الاربعاء

20 **جماد الاول** 1436 –11 **مارس** 2015

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
الجمعية الوطنية لحقوق الانسان	2
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	5

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

تقرير بيلفيلد طالب بإلغاء الأحكام القائمة على التشريعات الدينية السعودية ترفض توصيات المقرر الأممي المعني بحرية الأديان

المصدر: جريدة الاقتصادية الاربعاء 20 جماد الاول 1436هـ - 11 مارس 2015م
http://www.aleqt.com/2015/03/10/article_938706.html

جنيف: واس

عقد مجلس حقوق الإنسان في جنيف اليوم جلسة لمناقشة حرية الدين والمعتقدات، تضمنت حوارا تفاعليا مع مقرر الأمم المتحدة المعني بحرية الدين أو المعتقد هاينر بيلفيلد .

ورفض وفد المملكة العربية السعودية ما جاء في تقرير بيلفيلد من توصيات تطالب إحداها بعدم ارتباط الدول بإحدى الديانات أو المعتقدات بشكل حصري لكي تؤدي دور الكفيل ذي المصداقية لحرية الدين والمعتقد، وكذلك التوصية الخاصة بإلغاء الأحكام القائمة على التشريعات الدينية.

وقال عضو وفد المملكة المشارك في أعمال مجلس حقوق الإنسان خالد منزلاوي أن المملكة العربية السعودية ترفض هذه التوصيات جملة وتفصيلا وتعد ذلك أمر غير مقبول لها ، حيث ان المملكة مهبط الوحي وقبلة المسلمين لأكثر من مليار مسلم هي دولة مسلمة تتخذ الشريعة الاسلامية منهاجا ودستورا، وجميع مواطني المملكة مسلمون ولا يوجد مسلم فيها يرفض ان يكون القرآن والسنة مرجعا له في حياته وليس ثمة تمييز بينهم وهم يتمتعون بجميع حقوقهم على قدم المساواة.

وأضاف أن تشريعات المملكة وأنظمتها لا تنضوي على أحكام تمييزية ضد أحد، بل تجرم التمييز وتعاقب عليه، وفقا للمادة (8) من النظام الأساسي للحكم التي تنص على أن يقوم الحكم في المملكة العربية السعودية على أساس العدل والشورى والمساواة وفق الشريعة الإسلامية.

وأكد ان المقرر الخاص خرج عن نطاق ولايته وفقاً لمدونة قواعد سلوك المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان، كما خرج أيضاعن مبدأ السيادة الوطنية للدول.

وأعرب منزلاوي عن إستغراب وفد المملكة من عدم تطرق المقرر الخاص بالشكل الكافي لموضوع استغلال حرية الرأي والتعبير في إهانة وازدراء الدين والمعتقد لأي فئة كانت كونه انتهاك فاضح وصريح لحرية الدين والمعتقد.

كما أكد رفض ربط العنف بإسم الدين لما في ذلك من تضليل في فهم الرسائل السماوية الخالدة التي جاءت بها الأديان السماوية التي تتفق جميعها على إدانة كل فعل يضر بالإنسان وبيئته وحياته أيا كانت عقيدة هذا الإنسان أو طائفته أو جنسيته.

ولفت الانتباه إلى ان العالم اليوم يشهد الكثير من المخاطر والتحديات التي اتخذت من الدين ستارا لها والدين منها براء، مؤكداً ان الإرهاب ظاهرة عالمية تهدد أمن المجتمع الدولي واستقراره ، مايستدعي الحاجة الى الحوار والتفاهم بين الأديان والثقافات.

وأوضح أن المملكة كانت من الدول السباقة إلى الاهتمام بهذا الموضوع من خلال تأسيس مركز الملك عبد الله العالمي للحوار بين أتباع الأديان في فيينا الذي يبلغ عمره اليوم سبع سنوات،منوها بالمؤتمر الأخير الذي نظمه المركز في نوفمبر الماضي "متحدون لمناهضة العنف باسم الدين" الذي شارك فيه أكثر من 100 قيادة دينية تضامنا لمناهضة العنف باسم الدين، كما حدث في أماكن كثيرة في العالم خصوصا في العراق وسوريا.

أكدت المملكة العربية السعودية أن قضاء المملكة القائم على الشريعة الإسلامية السمحة والسنة النبوية المطهرة قد كفل العدالة التامة للجميع فالكل متساوٍ أمام القضاء والكل له حق التقاضي والحصول على حقه من المؤسسات أو الأفراد ،كما أن القضاء في المملكة يتمتع باستقلالية تامة، ولا سلطان عليه غير سلطان الشريعة الإسلامية.

جاء ذلك في بيان ألقاه سفير المملكة لدى الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في جنيف فيصل بن حسن بن طراد ردًا على تقرير المقرر الخاص المعني بحالة المدافعين عن حقوق الإنسان ميشيل فورست.

وقال السفير طراد " إن ممارسة حق أي شخص يعمل بمفرده أو بالاشتراك مع آخرين في تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية ، أمر لا خلاف عليه طالما أن الجميع التزم بالقانون والنظام العام ولم يؤد عمله إلى انتهاك حق الآخرين أفراداً أو مجتمعات أو يهدد أمنهم أو سلامتهم أو ازدهارهم أو يفرض عليهم قيماً وثقافات تتعارض مع دينهم أو انتمائهم وهذا ما كفلته ولله الحمد تعاليم الشريعة الإسلامية السمحة لبني البشر منذ أكثر من أربعة عشر قرنا ولذلك تقوم حكومة المملكة بواجبها في ضوء هذا المفهوم الشامل والواقعي لحماية حقوق الإنسان ، حيث تضمنت المادة (43) من النظام الأساسي للحكم أن مجلس الملك ومجلس ولي العهد مفتوحان لكل مواطن ولكل شكوى أو مظلمة".

وأضاف يقول إن " من حق كل فرد مخاطبة السلطات العامة فيما يعرض له من الشئون . كما تم إنشاء هيئة حقوق الإنسان والجمعية الوطنية لحقوق الإنسان ، التي عملت خلال السنوات الماضية القريبة لتعديل العديد من أنظمة المملكة لتشتمل على أحكام تقرر وتؤكد هذا التوجه ، مثل نظام الحماية من الإيذاء الذي تضمن أحكاما توجب الإبلاغ عن حالات الإيذاء ، وتهدف إلى حماية المبلغين وضمان سلامتهم.

وتابع السفير طراد " إننا إذ نتفق مع ما ورد في التوصية أ من الفقرة 124 في تقرير المقرر والتي توصى بالحرص على تمكين المدافعين عن حقوق الإنسان من القيام بمهامهم، في إطار وطني تدعمه نصوص تشريعية وتنظيمية ملائمة، مع إيلاء الاعتبار للخصوصيات الإقليمية والوطنية . إلا إننا نستغرب توصية المقرر منح السفارات مبالغ مخصصة للمدافعين عن حقوق الإنسان وتيسير وصول هؤلاء المدافعين إلى التمويل الدولي ، في انتهاك صريح لمبادئ السيادة والتدخل في الشئون الداخلية للدول".

ومضى يقول "كما يلاحظ وفد المملكة تسليم المقرر الخاص ضمنًا بصحة بعض الممارسات التي هي محل اختلافٍ واسع، وجعلها تحتل درجة الحقوق المتفق عليها، دونما أي اعتبار لمواقف الدول الرافضة لها وثقافات شعوبها وأن ذلك اتضح في البيانات التي أصدرها المقرر الخاص التي تتعلق بالأشخاص الذين يروجون لما يعرف بحقوق المثليين والمثليات (LGBTI) ".

وأبان أن وفد المملكة العربية السعودية إذ يقدر الجهود المبذولة في إعداد التقرير، فإنه يؤكد مرة أخرى أهمية عدم تجاوز الولايات والاضطلاع بها على نحو موضوعي ومهني من خلال الالتزام بالأسس المعيارية التي تنظم ولايته، لاسيما مدونة قواعد سلوك المكلفين بولايات خاصة.

واختتم سفير المملكة لدى الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في جنيف فيصل بن حسن بن طراد البيان بالقول إنه مع تقديرنا الكامل لتلك الجهود في تعزيز حماية كل من يدافع عن حقوق الإنسان، إلا أن ذلك لا يعني أنه صاحب ولاية قضائية تمكنه من تجاوز كل المواثيق الدولية وسيادة الدول. مذكرًا أنه لابد من التعامل مع اللغة العربية بشكل متساوٍ مع بقية اللغات بوصفها إحدى اللغات المعتمدة في الأمم المتحدة، وأن تكون البلاغات المقدمة للدول الناطقة بالعربية بهذه اللغة ، وضرورة الاهتمام بالترجمة من والى اللغة العربية ، حيث يتكرر الأمر في كل جلسات المجلس ،و لا تتوفر العديد من الوثائق باللغة العربية.

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

الحياة
AL HAYAT

عضو "شورى" يقترح إسناد "التفتيش والرقابة" للقطاع الخاص

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 20 جماد الاول 1436هـ - 11 مارس 2015م
اضغط هنا

الرياض - خالد العمري

أوضح عضو مجلس الشورى الدكتور مفلح الرشيدي أن مقترحه بإسناد مهمات التفتيش والرقابة وفرض الغرامات وتحصيلها الخاصة بـ«البلديات» إلى شركات فنية متخصصة، بسبب شكوى الوزارة نفسها من قلة موظفيها مقارنة بعدد المنشآت والمطاعم، إضافة إلى تهاون المراقبين في فرض الغرامات وتحصيل الرسوم لأسباب كثيرة ومختلفة.

مقترح الرشيدي لم تتم مناقشته في جلسة الإثنين أول من أمس، على رغم عرضه على جدول أعمال المجلس، كما أن لجنة الحج والإسكان والخدمات الشورية رفضت تبنيه بسبب تلقيها تأكيدات من وزارة البلدية والشؤون القروية عن وجود نظام جديد للبلديات يدرس، وسيتم رفعه قريباً للجهات العليا.

واستند العضو في دعم مقترحه بالحملة التي قامت بها بلديات مدينة الرياض، وأسفرت عن آلاف المخالفات وإغلاق مئات المطاعم والمحال لارتكابها مخالفات متنوعة، معتبراً ذلك دلالة قوية على وجود خلل في الرقابة والتفتيش غير المنظّم.

وللتأكيد على وجود الخلل، أورد الرشيدي دخل الوزارة من إيراد البلديات البالغ 3 بلايين و 50 مليون ريال، فيما يفترض أن يمثل ذلك الرقم إيرادات بلدية لمدينة الرياض فقط مقارنة بعدد منشآت القطاع الخاص في المملكة.

واستغرب الدكتور مفلح الرشيدي في حديثه لـ«الحياة» أن ترفض اللجنة المقترح بحجة «ربما» أن النظام الجديد قد يتعارض مع التعديل، مضيفاً: «ما الذي يمنع المجلس أن يناقش قضية موجودة؟، وإن كانت الأجهزة تدرس أموراً مشابهة فمصيرها أن تعود لمجلس الشورى لإقراره، المطلوب تعديل مادة في نظام البلديات تسمح للقطاع الخاص أن يقوم بعملية التفتيش والرقابة، ووجود شركات فنية متخصصة لا يلغي عمل مفتشي وزارة البلديات». وأشار إلى أن المجلس قبل أسبوعين درس تقرير وزارة الشؤون البلدية السنوي، وجاء فيه شكواهم من قلة الموظفين، في ظل وجود سوق كبيرة، لا يستطيعون مراقبتها وتفتيشها بحسب التقرير. ولفت الرشيدي إلى أن المقترح مطبق في دول متقدمة، والشركات تعمل في تفتيشها ورقابتها بناء على نظام يحكم عملها، وينسق بينها وبين الجهة المسؤولة عن الإشراف عليها، كما أنه لا يحق لأية شركة فرض غرامة أو تحصيل مبالغ مالية، إلا بموجب النظام المعمول به في الجهة الحكومية. مؤكداً أن الشركات ستكون حريصة على أن تشغل نفسها بنفسها، لأن الجهد المبذول في التفتيش وتحصيل الغرامات بموجب النظام يعني زيادة في دخلها، وبالتالي دخل أعلى للدولة، وسيكون الأمر أكثر راحة في ضبط الرقابة وتنظيمها، مضيفاً: «ضبط السوق هو الهدف، ولا تستطيع الجهة الحكومية مهما بلغت قوتها البشرية أن تراقب هذا العدد المهول من القطاعات والحالات». وبيّن أن الهدف من المقترح تخفيف العبء على البلديات وزيادة مواردها، إضافة إلى وجود نشاط بلدي أكثر التزاماً بالنظافة والبيئة والصحة العامة. ولفت الرشيدي إلى أن دواعي تقديم المقترح بسبب كثرة المخالفات، وضعف الأداء الحكومي، ممثلاً بوزارة البلديات في القيام بدور الرقابة والتفتيش الدائم والمستمر، وهو ما أثر في جودة الخدمات المقدمة، التي تمس صحة المواطن والبيئة ومستوى البيئة والنظافة والصحة العامة.

وعزا السبب الرئيس في كثرة المخالفات الصحية والغذائية والبيئية إلى صعوبة تغطيتها بالكامل من المراقبين التابعين للبلديات، وتهاون بعض المراقبين في المراقبة من فرض الغرامات، وعدم تحصيل الرسوم من المراقبين لأسباب كثيرة ومختلفة.

منوهاً بأن المشكلة تتسع بسبب التوسع الكبير للنشاطات البلدية في جميع مدن المملكة، في مقابل عدم كفاية أعمال التفتيش والرقابة التي تقوم بها الأمانات والبلديات بسبب نقص الكوادر البشرية وضعف النواحي المالية. واعتبر أن الحل لسد هذه الفجوة بإسناد قطاع التفتيش والرقابة لتحصيل الغرامات في ما يتعلق بالنشاطات البلدية، وهي خطوة من خطوات الخصخصة التي تتجه إليها الدولة، إذ سبق وأن أُسندت أعمال حكومية إلى القطاع الخاص وأثبتت نجاحها. كما أن إشراك القطاع الخاص في عملية التفتيش والرقابة على الأعمال البلدية سيسهم في فتح باب التوظيف لأعداد كبيرة من كوادر متخصصة من السعوديين.

يذكر أن إجمالي عدد منشآت القطاع الخاص المسجلة في المملكة بلغ مليون و 78 ألفاً بنهاية 2013، في الوقت الذي لم يذكر في التقرير السنوي أعداد المفتشين التابعين للبلديات على مستوى المملكة.

وينتظر عرض مقترح الرشيدي من جديد على جدول أعمال المجلس للنقاش، ومن ثم التصويت على مدى ملاءمته.

قاضٍ يطلق سعودية من زوجها بشرط مسبق

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 20 جماد الاول 1436هـ - 11 مارس 2015م
اضغط هنا

جدة – أحمد الهلالي
أصدر قاضٍ سعودي حكماً يقضي بـ«التفريق» و«فك» الارتباط بين زوج وزجته، استناداً إلى وجود شرط مكتوب في عقد الزواج تضمن حقها في الطلاق عندما تريد ذلك، وفي أي وقت، وفسخ العقد بينهما.
واستعان قاضي محكمة الأحوال الشخصية في منطقة الرياض بكتاب «راية المجد» و«صاحب الحاوي في الصغير»، في إصدار الحكم، مشيراً إلى أن مثل هذا الشرط عائد إلى مسألة اشتراط الخيار في النكاح، وهو شرط صحيح، ولا يؤثر على عقد الزواج، وأن للزوجة بموجبه الخيار لقول الرسول صلى الله عليه وسلم (إن أحق الشروط أن توفوا به ما استحللتم به الفروج)».
وجاء حكم المحكمة بعد أن تقدمت «الزوجة» بطلب فسخ العقد من الزوج بسبب رفض زوجها توفير مسكن لها والنفقة عليها بالمدينة التي تقطنها، استناداً إلى شرط الزوجة في عقد الزوجية.
وبحسب مصادر قضائية لـ«الحياة»، فإن قاضي محكمة الأحوال الشخصية في الرياض استند إلى وجود شرط في عقد الزوج المبرم بين الزوج والزوجة تضمن حقها في الطلاق عندما تريد ذلك وفي أي وقت.
وأكدت المحكمة أن الزوجة اشترطت في العقد على زوجها أثناء اتمام عملية الزواج بـ«أنه في حال الرغبة في الطلاق فإن الـزوج يطلقـها من دون شروط».
وأورد قاضي محكمة الأحوال الشخصية في حكم حديث الرسول صلى الله عليه وسلم: «المسلمون على شروطهم»، مشـيراً إلى أنه وقياس على شرط طلاق الضرة، وتراخياً فإنه عائد لمشيئتها فكذلك طلاق نفسها، ولأن الزوج دخل العقد على بصـيرة ووافق عليه، إضافة إلى موافقته على الشرط، إذ إن الزوج رفض توفير المسكن لزوجته في محل إقامتها، إضافة إلى رفض الزوج تطليق زوجته حكمت المحكمة بالتفريق بينهما.
وحدد قاضي المحكمة طريقة التفريق بين الزوجين بطلقة واحدة تضاف للطلقتين السابقتين، وهو الطلاق الثالث، مشدداً على الزوجة بالعدة بحسب حالها، وعدم الزواج لحين انتهاء العدة ومصادقة محكمة الاستئناف على الحكم.
فيما رفض الزوج طلب الفسخ التي تقدمت به الزوجة إلى المحكمة إلا بتعويض، وأكد أنه مستعد بتوفير السكن والنفقة إذا انقادت الزوجة إليه في محافظة جدة، إلا أن الزوجة أصرت على دعواها وحصولها على السكن في الرياض، إضافة إلى النفقة.
وأكد الزوج أن الشرط الموجود شرط فاسد لا يفسد العقد ولا يلزم تحقيقه، فيما أكدت المحكمة، أنه وبالنظر إلى عقد الزواج لا يوجد شرط للزوج، وللزوجة شرط واحدة في حالة الرغبة بالطلاق يطلق الزوج من دون شروط، مشيرة إلى أن عقد الزوج مصادق عليه من رئيس محكمة الاحوال الشخصية
وكانت آخر إحصائية أصدرتها وزارة العدل على موقعها الإلكتروني كشفت عن أكثر من 33 ألف حالة طلاق خلال العام ٢٠١٤، فيما بلغت حالات الخلع على مستوى جميع المناطق ٤٣٤ إثبات خلع، إضافة إلى زيادة أعداد حالات الطلاق خلال العام الحالي بأكثر من ٨٣٧١ حالة طلاق عن العام الماضي، وتصدرت منطقة مكة المكرمة المناطق السعودية الأكثر إصداراً لصكوك الطلاق بإجمالي وصل إلى أكثر من 9 آلاف إثبات طلاق، وجاءت مدينة جدة على رأس قائمة أكثر المدن السعودية كافة إصداراً لإثباتات الطلاق بـ ٥٣٠٦ آلاف إثباتات، تلتها العاصمة المقدسة بواقع ٢٣٢٦ إثبات طلاق، و١٤٥٩ إثبات طلاق في الطائف، بينما توزعت بقية حالات الطلاق البالغة ٨٦٣ حالة على بقية مدن ومحافظات منطقة مكة المكرمة.

... «قانوني»: يجب الوفاء بـ«الشرط» إذا كان حلالاً
< علق الباحث الشرعي هاني الشيخي على الحكم بقوله : «إن الشروط في النكاح ثلاثة أنواع بحسب كتاب الشرح الممتع على زاد المستقنع لمحمد الصالح العثيمين رحمه الله وهي الصحيح والفاسد الذي لا يفسد العقد، ويبقيه منتجاً لأثاره، والفاسد الذي يفسد العقد ونتاج آثاره».
وأضاف: «خيار الشرط في النكاح على قولين، قول للجمهور بعدم جوازه، وقول آخر يرى خلاف ذلك وصحته (خيار الشرط) كصحته في البيوع، وهو القول الذي رجحه شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله، وذهب إلى رأي شيخ الإسلام، وأخذ به أيضاً محمد الصالح العثيمين رحمه الله».
وتابع: «عليه فإن اشترط في عقد النكاح شرطاً جاز ذلك، ووجب الوفاء به شريطة أن يكون حلالاً لحديث النبي صلى الله عليه وسلم (المسلمون عند شروطهم، إلا شرطاً أحل حراماً، أو حرم حلالاً)» رواه الترمذي وابن ماجه، وصححه الألباني.
وقال: «بل وأصبح من أحقها وفاء لدخول الشرط الصحيح في النكاح تحت مظلة حديث عقبة بن عامر رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم في قوله: (إن أحق الشروط أن تستوفوا به ما استحللتم به الفروج) متفق عليه، ولعموم قوله تعالى:(يا أيها الذين آمنوا أوفوا بالعقود)».

الشورى يناقش وضع تشريع لمحاسبة المفحطين ..

التشهير بمجرمي إنشاء الشبكات الإباحية والمساس بـ• الخصوصيات"

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 20 جماد الاول 1436هـ - 11 مارس 2015م
http://www.alriyadh.com/1028847

: الرياض ـ عبدالسلام محمد البلوي
يناقش مجلس الشورى يوم الثلاثاء المقبل تقرير لجنة الاتصالات وتقنية المعلومات لإضافة عقوبة التشهير لجرائم المادة السادسة من نظام مكافحة جرائم المعلوماتية التي نصت عقوبة السجن مدة لا تزيد على خمس سنوات وغرامة لا تزيد على ثلاثة ملايين ريال أو بالعقوبتين معاً لكل شخص ارتكب جريمة إنشاء المواد والبيانات المتعلقة بالشبكات الاباحية أو أنشطة الميسر المخلة بالآداب العامة أو نشرها أو ترويجها، أو أنشأ موقعاً على الشبكة المعلوماتية أو أحد أجهزة الحاسب الآلي أو نشره، للاتجار في الجنس البشري او تسهيل التعامل به، أو للاتجار بالمخدرات أو المثيرات العقلية أو ترويجها أو طرق تعاطيها وتسهيل التعامل بها، أو إنتاج ما يمس النظام العام أو القيم الدينية أو الآداب العامة أو حرمة الحياة الخاصة أو إعداده أو إرساله أو تخزينه عن طريق الشبكة المعلوماتية او أحد أجهزة الحاسب.
وحسب تقرير لجنة الاتصالات وتقنية المعلومات الذي حصلت عليه " الرياض" فالمجلس سيناقش توصية لتعديل المادة السادسة من نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية وإضافة نص يجيز الحكم بنشر الحكم النهائي على نفقة المحكوم عليه في صحيفة أو أكثر من الصحف المحلية أو بالطريقة التي تراها المحكمة مناسبة، وذلك بحسب نوع الجريمة المرتكبة وحجمها وتأثيرها.
ومن المقرر أن يناقش المجلس في جلسة الثلاثاء أيضاً توصيات اللجنة المشكلة في وزارة الداخلية لوضع تشريع خاص بمرتكبي جرائم التفحيط وتقرير لجنته الأمنية بشأنها، وتقرير اللجنة الصحية وتوصيتها بملاءمة دراسة مقترح عضو المجلس منى عبدالله آل مشيط ـ نشرته الرياض ـ بتعديل النظام الصحي في المملكة وإضافة فقرات تعنى ببرامج صحة المرأة ووضع السياسة الوطنية لذلك.

المعيقل: صرف 4.5 مليار ريال لـ 480 ألف معاق

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 20 جماد الاول 1436هـ - 11 مارس 2015م
اضغط هنا

مفضي العنزى – الرياض
أوضح وكيل وزارة الشؤون الاجتماعية للرعاية والأسرة الدكتور عبدالله المعيقل أنه تم خلال العام الماضي صرف 4.5 مليار ريال لـ 480 ألف معاق، مؤكدًا أن هناك برامج إعانات ولدينا 38 مركز تأهيل يعمل على مدار الساعة.
وأشار إلى أن الوزارة أضافت خلال الأسبوعين الماضيين أكثر من 36 ألف معاق على قائمة الانتظار، وأنه سيتم إضافة 1200 خلال اليومين المقبلين، وأشار إلى أن هناك برنامج الخدمة المنزلية والأجهزة الطبية، مؤكدًا أنه لن يكون هناك أي معاق في قوائم الانتظار خاصة مع اهتمام مباشر من خادم الحرمين الشريفين ووزير الشؤون الاجتماعية.
جاء ذلك خلال تدشين البرنامج الإلكتروني الشامل الذي ينظم أعمال مركز التأهيل الشامل بالرياض. وقال أن هذه التجربة ستدرس لتطبيقها في جميع المراكز.

"الشورى": وفاة 68 ٪ من مصابي "كورونا" العام الماضي مصابون بالفيروس لديهم أمراض مزمنة كالفشل الكلوي والتهاب الرئتين

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 20 جماد الاول 1436هـ - 11 مارس 2015م
اضغط هنا

جابر المالكي – الرياض
كشف مجلس الشورى عن انخفاض حالات الوفاة بسبب مرض الكورونا هذا العام مقارنة بما كانت عليه في العام الماضي، حيث بلغ عدد الوفيات هذا العام ما نسبته من 38-41% من عدد المصابين، في حين توفي العام الماضي ما يقارب 68% من الحالات المصابة، لافتا النظر إلى أن الوفيات هي بين الأشخاص المصابين بأمراض مزمنة خاصة مرضى الفشل الكلوي والتهاب الرئتين وبعض حالات مرضى السكري.
جاء ذلك خلال زيارة قام بها وفد من المجلس لوزارة الصحة مؤخرا، حيث أكد عضو المجلس الدكتور عبد الرحمن السويلم أن مسؤولي الوزارة أشاروا إلى انخفاض الإصابة بين العاملين الصحيين هذا العام إلى 18 ضعفا مقارنة بعدد الإصابات خلال العام الماضي، وأكدوا عدم دخول أي من الممارسين الصحيين المصابين بالمرض العناية المركزة منذ بداية هذا العام حتى الآن.
وأوضح أن تفشي المرض حدث بسبب عدم الالتزام في تطبيق معايير الجودة ومكافحة العدوى داخل المنشآت الصحية، مؤكدا أن نسبة انتشار الكورونا لم يبلغ مرحلة الوباء، كما أن انتقال الفيروس بين المخالطين لم يتجاوز 4% .

وأرجعت وزارة الصحة إيضاحها لوفد اللجنة الصحية بمجلس الشورى تضاعف حالات المرض المكتشفة هذا العام إلى زيادة وعي العاملين في القطاعين الحكومي والخاص، كما أن الوعي لدى أفراد المجتمع ساعد على سرعة مراجعة المرضى للمستشفيات رغم الإصابة بأعراض الأنفلونزا، كما أن تطوير المختبرات وتوعية وتدريب العاملين في كل المناطق ساعد على سرعة الاكتشاف للمرض وسرعة التبليغ.

وأوضح الدكتور السويلم أن الحالات المصابة بمرض كورونا التي تم اكتشافها مؤخرا حدثت خارج منشآت وزارة الصحة، وهو ما يعكس امتداد جهود الوزارة واهتمامها بهذا المرض إلى المنشآت الصحية بالقطاع الخاص، لافتا النظر إلى أن وزارة الصحة تنسق مع جميع القطاعات الصحية حول إجراءات العلاج والوقاية، ومتابعة المخالطين للمرضى المصابين بفيروس كورونا، والتبليغ عن الحالات المرضية.

وقال إن مسؤولي وزارة الصحة أوضحوا خلال الاجتماع وجود تعاون مع وزارة الزراعة لفحص الإبل ومراقبتها وتوعية رعاتها ومخالطيها. مشيرا إلى أن زيادة الحالات المصابة علاقة بتغير الطقس.

وقد قام الوفد بالاطلاع على الموقف من مرض كورونا، والوقوف على آخر المستجدات بشأن عدد المصابين، والإجراءات التي اتخذتها وزارة الصحة للحد من انتشار المرض، فقد وجه معالي رئيس مجلس الشورى الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ اللجنة الصحية بالمجلس بالتواصل مع وزارة الصحة لاستجلاء الموقف بشأن مرض كورونا، والجهود التي تبذل لاحتواء المرض والحد من انتشاره، وتقديم تقرير بهذا الشأن للمجلس.

بحث تطوير آليات استخدام التقنية في السجون

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 20 جماد الاول 1436هـ - 11 مارس 2015م

http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150311/Con20150311758153.htm

سطام الجميعة (حائل)

رأس مدير عام السجون اللواء إبراهيم بن محمد الحمزي، اجتماعا ضم عددا من مسؤولي مركز المعلومات الوطني في وزارة الداخلية برئاسة مدير المركز اللواء الدكتور طارق الشدي.

وتم خلال الاجتماع استعراض ومناقشة الموضوعات المطروحة على جدول الأعمال ذات العلاقة بتطوير آليات استخدام أجهزة التقنية الحديثة في المديرية العامة للسجون، إنفاذا لتوجيهات صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن نايف بن عبدالعزيز ولي ولي العهد النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية، بإحلال التقنية الحديثة في بيئة العمل وتطوير الإجراءات لمواكبة ما تشهده الداخلية وكافة فروعها من خطوات تطويرية على كافة الأصعدة.

ومن ناحيته، أبدى مدير مركز المعلومات الوطني استعداده التام لتسهيل توظيف جميع الإجراءات التقنية وتقديم كافة الخدمات في جميع المجالات المشتركة.

وفي ختام الاجتماع، قدم اللواء إبراهيم الحمزي شكره وتقديره لمدير عام مركز المعلومات الوطني وأركاناته، مشيدا بالجهود المبذولة من قبلهم لتعزيز التعاون المشترك بين القطاعات الأمنية لما فيه مصلحة الوطن المواطن في هذا الوطن الغالي.

25 سريرا جديدا لعلاج الإدمان والنساء يسجلن1٪

الكبتاجون أكثر المواد تعاطيا بين الذكور والحشيش بين الإناث

المصدر: جريدة الوطن الاربعاء 20 جماد الاول 1436هـ - 11 مارس 2015م

http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=217070&CategoryID=3

الرياض: معيض الرفدي
أعلن المدير التنفيذي لمجمع الأمل للصحة النفسية في الرياض الدكتور محمد مشعوف القحطاني أمس عن بدء خطة توسعية لزيادة استيعاب المرضى بالمجمع، ومن بنودها إضافة قسم جديد يستوعب تنويم أكثر من 25 مريضا، مشيرا إلى العمل على توفير الكوادر المؤهلة اللازمة لمواكبة هذه الزيادة.
من جانبه، كشف رئيس أقسام علاج الإدمان في مجمع الأمل للصحة النفسية بالرياض استشاري الطب النفسي الدكتور فهد المنصور أن "التوسعة الجديدة ستكون في أقسام علاج إدمان الرجال، وتأتي بعد انتقال الأقسام النسائية لمبناها الجديد داخل المجمع، مع العمل على توفير كوادر من أطباء، وممرضين، واختصاصيين نفسيين واجتماعيين، ومرشدي تعافي"، مضيفا أنه سيتم تحديث البرامج العلاجية بما يتناسب مع الخطط التطويرية بالتشاور مع مختصين من الولايات المتحدة الأميركية. وأوضح أن "علاج الإدمان لا يستلزم التنويم، فهنالك عدد من البرامج التي تسهم في التعافي دون الحاجة إلى الإقامة بالمستشفى، منها العيادات الخارجية، والتدخلات الإسعافية، والرعاية اللاحقة، ومنزل منتصف الطريق".
وبين الدكتور المنصور أن "أساس العلاج في الإدمان التركيز على الجوانب المعرفية والسلوكية، وتقليل تأثير الاشتياق للمادة المخدرة، وبالتالي التقليل من الانتكاسة، وتستغرق هذه المرحلة من ثلاثة أسابيع إلى شهر، حسب ما تستدعيه الحالة الصحية والنفسية للمريض".
ولفت إلى أن "أكبر مشكلة تواجه تنفيذ برامج علاج الإدمان تذمر المرضى، وعدم قبولهم العلاج، وإجبارهم على الإقلاع عن التعاطي، ما يضعف فاعلية تلك البرامج"، مشيرا إلى وجود أنشطة محفزة تتمثل في زيادة الدافعية لدى المريض، والدور الذي يلعبه مرشدو علاج الإدمان لتبصيره بخطورة إدمانه.
ونفى الدكتور المنصور أن تكون مدة مداواة المريض تحدد تبعا لنوع المادة التي يتعاطاها، أو مدة الإدمان، موضحا أن ذلك يرجع إلى الأعراض النفسية والذهانية المرافقة ومدى الاستجابة للعلاج. وعن أكثر المواد المخدرة تعاطيا بين الرجال والنساء، قال "يأتي الكبتاجون في المرتبة الأولى بالنسبة للمدمنين، ثم الحشيش والكحول، وبالنسبة للنساء فإن مادة الحشيش تأتي في البداية، يليها الكبتاجون فالكحول، ثم الاستخدام السيئ للمواد المهدئة المقيدة".
وأكد استشاري الطب النفسي وعلاج الإدمان في مجمع الأمل بالرياض أن "نسبة الإدمان على الهيروين والكوكايين شهدت تراجعا ملحوظا، إذ تراوح بين 3 – 7% من مجموع مدمني المخدرات، وتعد الفئة العمرية من 18 – 25 عاما أكثر الفئات تعاطيا للمخدرات من الذكور، ومن 20 – 30 عاما الأكثر تعاطيا لدى الإناث". وأشار إلى أن "نسبة المدمنات لا تتجاوز 1%، وعدد الأسرة المخصصة لعلاجهن كاف، إذ لم يزد عدد المريضات المنومات عن ست في المرة الواحدة، وهو العدد الإجمالي لأسرّة القسم". وحول مدة علاج المدمنة على المخدرات، وما إذا كان هناك اختلاف بين الرجال والنساء في ذلك، قال الدكتور المنصور "لا يوجد اختلاف حقيقي بين مدة علاج المدمنة مقارنة بالمدمن، ولا في نوع العلاج". ولفت إلى أن هناك زيادة في عدد حالات الإدمان والحاجة الماسة إلى زيادة الكوادر البشرية لتقليل الضغط، مشيدا بالدور الذي يقوم به المجمع الذي أصبح مقصدا لطالبي العلاج من أبناء الخليج الذين يعانون مشكلات إدمانية، ونجح من خلال برامجه في التأهيل ومنع الانتكاسة من مساعدة كثير منهم على الإقلاع عن التعاطي.
وكان قسم الإسعاف والطوارئ في مجمع الأمل استقبل خلال العام الماضي 34843 حالة، فيما استقبلت العيادات الخارجية 40202 حالة نفسية وإدمان، وبلغ عدد المنومين 2376، منهم 18 مريضة تم تنويمهن في أقسام الإدمان.

باشطح: الإرث الاجتماعي أعاق مشاركة المرأة ثقافيا

أكاديمية تؤكد أن خطابا متعاليا كرس مفهوم الذكورة.. ولا بد من مراجعة نصوص الفتاوى بطريقة واعية

11

المصدر: جريدة الوطن الاربعاء 20 جماد الاول 1436هـ - 11 مارس 2015م
http://www.alwatan.com.sa/Culture/News_Detail.aspx?ArticleID=217080&CategoryID=7

جدة: ياسر باعامر

أعادت الأكاديمية فوزية باشطح ملف المرأة السعودية إلى واجهة الجدل بعد أن طرحت مجموعة من العوائق التي تعيق مشاركتها، في التنمية والحراك الثقافي المحلي، مرجعة ذلك إلى تصورات اجتماعية وفقهية. وباشطح الأستاذ المساعد في قسم علم الاجتماع بجامعة الملك عبدالعزيز تحدثت منتصف الأسبوع الجاري في الصالون الثقافي النسائي بنادي جدة الأدبي بورقة عنونتها بـ"عملية توزيع الأدوار بين الجنسين"، مهدت فيه فلسفيا بطبيعة التنشئة التي تقوم على عملية توريث المفاهيم من خلال تبادل الأدوار وانتقالها من جيل إلى آخر.

ربما لم تتحدث الدكتورة باشطح عن كتابها "المرأة السعودية بين الفقهي والاجتماعي"، إلا أنها استندت إلى عدد من الأفكار التي جاءت في مضمون صفحاته، ويظهر ذلك من خلال المداخلات التي استطاعت أن تثيرها بين جموع الحاضرات التي توزعن ما بين السلك الأكاديمي، والمثقفات اللواتي طرحن تفاصيل كثيرة أهمها، مطالبة بعضهن إلى أهمية تصحيح الموروث الثقافي تجاه المرأة، وتشكيل خطاب معرفي حضاري موازٍ لـ"الخطاب الديني المتعالي" بحسب وصفهن، وهو ما كرس وفقا لذلك مفهوم الذكورة على حساب مشاركة المرأة.

المداخلات شكلت أرضية للدكتورة باشطح التي أشارت إلى أن المجتمع بحاجة إلى محاولة جديدة، بقراءة نصوص الفتاوى قراءة واعية بعيدة عن التحيز، مع محاولة نقاش مضمونها حول قضايا المرأة في إطار التغيرات و التحولات التي يمر بها المجتمع.

ذهبت باشطح إلى التأكيد على أهمية قراءة النصوص من بعدها الاجتماعي في الوصل بين الديني والاجتماعي، وقالت "والمرأة من الناس وهي مخاطبة بمفردة (الناس) التي تكررت في الخطاب القرآني 190 مرة كالرجل تماما، وهذا يعني أنها مكلفة ليس بتلقي الخطاب وحسب وإنما بفهمه وفقهه، حتى يتسنى لها استيعاب مسألة الفصل بين الدين والسلوكيات المنبثقة من (لا وعي المجتمع)، والمتمثلة في رسائل رمزية سلبية، تظهر من خلال سلوكيات أفراد المجتمع وتعاملاتهم تجاه قضاياها".

مصطلح الذكورة ركزت عليه باشطح كثيرا، حينما ذهبت إلى أن التعامل الذي أسسه المجتمع الذكوري ضد المرأة ولم يؤسسه الدين. إذ يختزن كل من الذكر والأنثى مخيالا معينا حول جنسه، تشبعا به عبر الضخ الاجتماعي الكثيف الذي يصحبهما منذ الولادة، ويؤكد لهما على أن المرأة أداة لخدمة المشاريع العائلية والجسدية للذكر.

وتساءلت باشطح قائلة "هل عملية توزيع الأدوار داخل الأسرة والمجتمع عملية فطرية "بيولوجية" أم اجتماعية؟" فأجابت مباشرة بأنها عملية مجتمعية تتحيز فيها إلى الجهة الأقوى، إذ التدبير والترتيب نظام يمثل عملية ترتيب يظهر سلطة المعرفة، الفقه، الثقافة.

وذهبت أيضا في محاضرتها بالصالون النسائي إلى أن كل مجتمع لديه مجموعة قواعد وقوانين فصلتها بمفاهيم السلطات "الاستعلاء، والتهميش، والدونية التي يرفضها العقل، التي أفرزت فكرة سلطات الرجل في الثقافة الاجتماعية، وهي تقول "إنه كلما زادت هذه السلطات زادت الفروقات والآثار التي تعكس عملية توزيع الأدوار بين الرجل والمرأة، فمفهوم الرجولة كرس له المجتمع، ووضع له مجموعة صفات أصبحت مقبولة اجتماعيا، بل إن المجتمع تقبل بعض السلوكيات المرتبطة بصفاته، كالعنف الذي هو حصيلة مفاهيم تكريس صفات القوة للرجولة، والضعف والخنوع والميوعة تكريس مفهوم الأنوثة".

الرسالة التي أرادت باشطح إيصالها إلى بنات جنسها تحمل المجتمع المحلي تكريس الفروقات بين الذكور والإناث حتى ازدادت قيمة الرجل على المرأة.

متحدث "الأحوال المدنية" وعد بإنهاء المعاملة في وقتٍ سابق

شاب عشريني بجدة يبحث عن هويته الوطنية منذ4 سنوات

المصدر: جريدة سبق الاربعاء 20 جماد الاول 1436هـ - 11 مارس 2015م
http://sabq.org/6J0gde

سلطان السلمي- سبق- جدة:
يعيش الشاب عبدالرحمن بن عبدالله الشمراني البالغ من العمر 21 عامًا معاناة استمرت منذ أربع سنوات، وهو يلهث خلف إصدار هويته الوطنية لدى الأحوال المدنية التي حرمته إكمال دراسته أو اللحاق بوظيفة يجمع بها قوت يومه هو ووالدته الكبيرة في السن، وحتى الخروج من المنزل.

وروى الشاب عبدالرحمن بن عبدالله الشمراني لـ"سبق" تفاصيل قصته قائلاً: ولدت في عزاء والدي (رحمة الله عليه) بعدها والدتي تزوجت عمي، ولم يقم أحد بإضافتي بكرت العائلة الخاص بوالدي المتوفى، وبعد ذلك عشت مع عمي في منزله ومن ثم سجلني عمي في المدرسة لدراسة المرحلة الابتدائية في الطائف بشهادة الميلاد، ومن ثم بمرحلتي المتوسط والثانوي.

وأضاف: بعد تخرجي بدأت معاناتي عند تقدمي لاستخراج بطاقة الهوية الوطنية طلبوا مني تقديمها من محافظة جدة وقمت بذلك قبل أربع سنوات وطيلة هذه المدة هي بين صادر ووارد الرياض جدة وفي الفترة الأخيرة انتقلت المعاملة إلى الإمارة والديوان الملكي بجدة.

وأشار "الشمراني": طيلة هذه الفترة حرمت من إكمال دراستي الجامعية أو الالتحاق بوظيفة أعيل بها نفسي ووالدتي الكبيرة في السن، وحتى من حريتي في الخروج من المنزل أو السفر خارج المدينة.

وختم بقوله: أناشد المسؤولين كافة، وبمقدمتهم خادم الحرمين الشريفين، أن ينهوا معاناتي، ويمنحوني حريتي.

ومن جهة أخرى قامت "سبق" بالتواصل مع المتحدث الرسمي للأحوال المدنية، محمد الجاسر، وشرح معاناة الشاب عبدالرحمن الشمراني تأخر المعاملة بين الرياض وجدة، فأفاد بأن المعاملة سوف يتم الانتهاء منها وتسليمه هويته الوطنية، وذلك في وقت سابق، ولكن إلى الآن لا يزال الشاب بلا هوية، ومعاناته مستمرة.

رغم مجهودات إدارات المرور :

أسبوع المرور الخليجي يترقب حملات ميدانية وإعلامية

المصدر: جريدة اليوم الاربعاء 20 جماد الاول 1436هـ - 11 مارس 2015م
http://www.alyaum.com/article/4052730

وليد النهدي - الدمام
انطلق أسبوع المرور الخليجي، وهو الحدث السنوي الذي تترقبه المملكة وبقية دول الخليج، والهدف منه التوعية المرورية ونشر ثقافة السلامة المرورية بين أفراد المجتمع، والحد من مسلسل الحوادث المرورية الذي يزداد كل يوم.

ومع تقديرنا للدور الذي تقوم به إدارات المرور بالمملكة في هذا اليوم، حيث يتم توزيع الورود على السائقين عند الإشارات بالتعاون مع التعليم أحيانا، وتتم إقامة العديد من الفعاليات وتشمل أنشطة توعوية في مجال السلامة المرورية والتوعية بالأسلوب الأمثل لقيادة المركبات، واستخدام الطريق ورفع مستوى السلامة لدى قائدي المركبات، وإقامة المحاضرات والندوات الإرشادية بمدارس وجامعات المملكة.

ورغم ذلك إلا أن أسبوع المرور في حاجة إلى المزيد من البرامج التوعوية والتثقيفية المكثفة ويأخد البرنامج الأسلوب الميداني والإعلامي حتى يصل إلى أكبر قطاع من الناس وبالتالي يحقق أسبوع المرور الخليجي هدفه في التوعية والتثقيف للحد من الأرقام المفزعة للحوادث المرورية التي أصبحت كابوسا مزعجا يطارد الجميع .

مظاهر الاحتفالات

حيث من الملاحظ أن فعاليات الأسبوع تركز غالبا على شكل الاحتفالات أكثر من الجانب التوعوي والتثقيفي وهذا مايحتاج إليه قائدو المركبات، فيجب أن يتم التركيز على معلومات موثقة وحقائق خطيرة من خلال برامج مكثفة تصل إلى الموظفين والعاملين في كافة المواقع التي يعملون بها، حيث إن الجانب الميداني مهم جدا في الوصول بالمعلومات إلى الجميع، مع التركيز على الحملات الإعلامية التي تسخدم لغة الأرقام والإحصاءات الرسمية عن الحوادث المرورية وتأثيراتها السلبية على الجميع، وتستطيع أن تلقى الحملات الإعلامية الضوء على نزيف الطرق والقيادة المثلى وكيفية تجنب المخاطر على الطرق وغيرها من الحقائق المختلفة مثل أبرز الحوادث التي وقعت في العام الذي سبق انطلاق أسبوع المرور وضحاياها والخطط التي تقوم بها الدولة للحد من مسلسل الحوادث وغيرها من الأمور .

31 عامًا

يذكر أن أول أسبوع مروري خليجي موحد قد انطلق قبل 31 عامًا أي في ١٩٨٤، واللقاءات والشعارات تتوالى بهدف تحقيق أهداف هذه الأسابيع بأهمية الحفاظ والالتزام بقواعد وأنظمة وقوانين المرور، تجنبًا لمزيد من الحوادث المرورية، والتي راح ضحيتها الآلاف من البشر سنويا في دول مجلس التعاون ..

المملكة الأولى

ويبلغ عدد المركبات المستخدمة على طرقات المملكة نحو 12 مليونا، وذلك بنهاية العام الماضي، وسط توقعات بارتفاع عددها إلى أكثر من 25 مليون مركبة بحلول العام 2030.

وتحتل الإمارات المرتبة الثانية بعد المملكة في إجمالي مبيعات السيارات، فيما تجاوز عدد السيارات في الإمارات حاجز 3.5 مليون سيارة بنهاية العام الماضي. وفي عمان ارتفعت أعداد السيارات بشكل ملحوظ، ووصل عددها إلى ما يزيد على 1.3 مليون سيارة تستخدم طرقا معبدة بلغت 32 ألفًا و606 طرق.

فيما شغلت الكويت المركز الأول عربيًا والسادس عالميًا من حيث عدد السيارات المملوكة للأشخاص، حيث بلغ عددها 723 سيارة لكل ألف شخص، وفقًا لتقرير صادر عن وكالة أوتوستات الروسية لتحليل سوق السيارات بناء على معلومات وإحصائيات من البنك الدولي والمنظمة الدولية لصناع السيارات في باريس.

حقائق وأرقام

وفي عام 2013 سجلت المملكة أكثر من سبعة آلاف حالة وفاة جراء الحوادث، أي بمعدل 20 حالة وفاة يوميا، وبلغت نسبة الوفيات من فئة الشباب بين 18-22 سنة 73 %، كما سجلت 40 ألف إصابة سنويا من الحوادث المرورية، 30 % منها إعاقات دائمة، وبنسبة 35 معاقا يوميا. وتقدر خسائر الحوادث على الاقتصاد الوطني السعودي سنويا بنحو 21 مليار ريال بين رعاية صحية وفقدان عناصر منتجة وإضرار بالممتلكات . ومع توالي هذه الأرقام المخيفة تبرز الحاجة الى مزيد من البرامج التوعوية والحملات الإعلامية على أن تنتهج أساليب جديدة حتى تجذب أكبر شريحة من قائدي السيارات ..

اعتساف مبادئ حقوق الإنسان

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 20 جماد الاول 1436هـ - 11 مارس 2015م
http://www.alriyadh.com/1028925

عبد الله بن إبراهيم الكعيد

لا أتحدث في هذه المقالة عن قضيّةٍ بعينها فالكلام يخص سيادة بلادنا على قراراتها إذ لا تسمح لأحد بأن يتدخل في شؤونها مثلما لا تسمح أي دولة تحترم ذاتها وسيادتها بأن يتدخّل أحد في شؤونها وكيف تعالج قضاياها ضمن حدود قوانينها المحليّة تلك التي تأخذ في الاعتبار المبادئ والبروتوكولات الدولية التي وقّعت عليها.

تصريح المصدر المسؤول في وزارة خارجية بلادنا الذي نُشر في هذه الجريدة يوم الأحد 8 مارس الحالي كان شديد الوضوح إلا أن المحلل يستطيع الوصول مباشرة إلى بيت القصيد في التصريح الهام والواضح كما قلت.

أين؟

في جزء من نص بيان وزارة الخارجية: "بعض الجهات الدولية ووسائل الإعلام قد أفرغت مبادئ حقوق الإنسان من مضامينها السامية وجنحت إلى محاولة تسييسها واستغلالها في التعدي والهجوم على الحقوق السيادية للدول بمعايير لا يمكن وصفها إلا بالانتقائية والازدواجية لخدمة أهداف سياسية".

دعونا نقولها بكل صراحة ان الدول الكبرى تستحضر ملف حقوق الإنسان متى ما أرادت خصوصاً حين يكون لها أهداف ما أو مصالح مشبوهة تقف ضدها دولة معينة. ولكم في ملف حقوق الإنسان في الصين على سبيل المثال لا الحصر أوضح مثال. الرعب من الصين جعلهم يلوّحون بملف حقوق الإنسان في كل وقت يشعرون فيه من التنين الأصفر بالخطر.

بلادنا ليست استثناء عن غيرها لهذا تتعرض للتعدي والهجوم على حقها السيادي بسبب هذا الملف القابل للتطويع والاعتساف.

لا نُنكر حدوث أحكام أو عقوبات متجاوزة في حقوق بعض الأفراد من جهات رسمية سواء أكانت خدمية أو دينية أو أمنية ولهذا السبب أُنشئت لدينا جمعية أهلية تُعنى بحقوق الإنسان وأُخرى رسمية تهتم بتلك الانتهاكات وترفع بها للجهات العليا حتى يمكن إصدار قرارات نافذة تعيد الحقوق لأصحابها وترفع الظلم عن المظلوم أو صاحب الحق.

في الخاتمة أقول:

نحن قادرون بكل ما لدينا من قنوات قانونية ورجال شرفاء على حل قضايانا الحقوقية دون تدخل من أحد يحاول فرض رؤيته علينا ومحاولة ليّ أذرعتنا وتشويه سمعة بلادنا بحجّة حقوق الإنسان.

في يومنا العالمي

المصدر: جريدة اليوم الاربعاء 20 جماد الاول 1436هـ - 11 مارس 2015م
http://www.alyaum.com/article/4052796

شعاع الدحيلان

تصاعد دور المرأة في العمل التنموي بكافة أصنافه بما فيه دورها الاستثماري، لقد باتت في كثير من الأسر وحسب دراسات علمية المعيل والمربي «هي الطبيبة والمعلمة والاختصاصية الاجتماعية والنفسية وسيدة الأعمال والصحفية والكاتبة وهي المستشارة في مكتب الوزير وهي عضو مجلس الشورى ومديرة الجامعة ونائبة أكبر وزارة تعليم في بلادنا.. هي البائعة والمحامية.. هي تكبر وتكبر بدعم القرار السياسي وصناع مستقبل الوطن» هكذا وصفها البعض.
الجهود التي من شأنها توفير فرص عمل للمرأة السعودية سيكون لها آثار قوية على المجتمع السعودي، علما بأن الأرقام تؤكد أن نحو ثلث من تخرجن في الجامعات ويحملن درجة الماجستير يتحدثن عن عدم تمكنهن من إيجاد فرصة عمل مناسبة، وأن الكثير من السعوديات المتعلمات لا يقدرن على توظيف المعرفة والمهارات التي اكتسبنها من دراستهن في 0العمل بسبب عدم مناسبة الوظيفة مع الشهادة العلمية.
كما أن الأرقام الرسمية تؤكد أن نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل تضاعفت نحو 3 مرات منذ عام 1992 من 5.4 بالمائة إلى حوالي 15 بالمائة.
لا يمكن إحلال كل ما هو ايجابي أو عدم تجاوز السلبي، فالمعوقات التي تواجه المرأة أثناء عملها التجاري أو وظيفتها لا تعود إلى الرؤية الاقتصادية، وإنما لعدم الوصول إلى المستوى المطلوب وبالإمكان الوصول إليه عبر النظرة المستقبلية وتحيل الواقع ومدى احتياجاته.
في المملكة شهد الحراك النسوي تطوراً ملحوظاً ساهم في تشكيله الوعي الاجتماعي والثقافي والحقوقي بأهمية دور المرأة في تنمية المجتمع.
فمنذ عهد الملك المؤسس المغفور له - بإذن الله - الملك عبدالعزيز حتى عهد خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز - حفظه الله - جعل لقضية وضع المرأة في المجتمع أولوية في خطط التنمية بالسعودية، بما يتوافق مع مبادئ الإسلام. فجاء تمكين المرأة السعودية في مجالات عدة، منها: المجال الاقتصادي وأهمية تقديم تسهيلات لها في التوظيف والاستثمار، والمساهمة في تأهيل والتدريب من أجل التمكين.
للمرأة السعودية - منذ البداية - دور فاعل في القطاع الاقتصادي وقطاع الأعمال، حيث يشاركن مشاركة فاعلة في الغرف التجارية، وكذلك ما تمثله أرصدة السعوديات من ثقل اقتصادي من الميزان العام، حيث يشكل حجم أرصدة النساء السعوديات أهمية بالغة في الاقتصاد المحلي. أما على المستوى الدولي في قطاع الأعمال فجاءت مشاركة سيدات أعمال سعوديات في المحافل الدولية وساهمت في صنع القرار وحققت تواجدا ايجابيا. بالإضافة إلى الحراك المهني في تفعيل دور المرأة على مستوى الأعمال في المصانع والمحلات التجارية وغيره لتوفير فرص جديدة تحد من بطالة المرأة وتفعل دورها الإنتاجي خاصة أن نسبة النساء في المملكة حوالي 50٪ من السكان، وهذا يمثل عنصراً إنتاجياً إذا ما مكنت المرأة بفعالية في كافة المجالات العملية والمهنية والتجارية.

كاريكاتير

	الاقتصادية الالكترونية www.aleqt.com المصدر: جريدة الوطن الاربعاء 20 جماد الاول 1436هـ - 11 مارس 2015م http://www.alwatan.com.sa/Caricature/Detail.aspx?CaricaturesID=6110
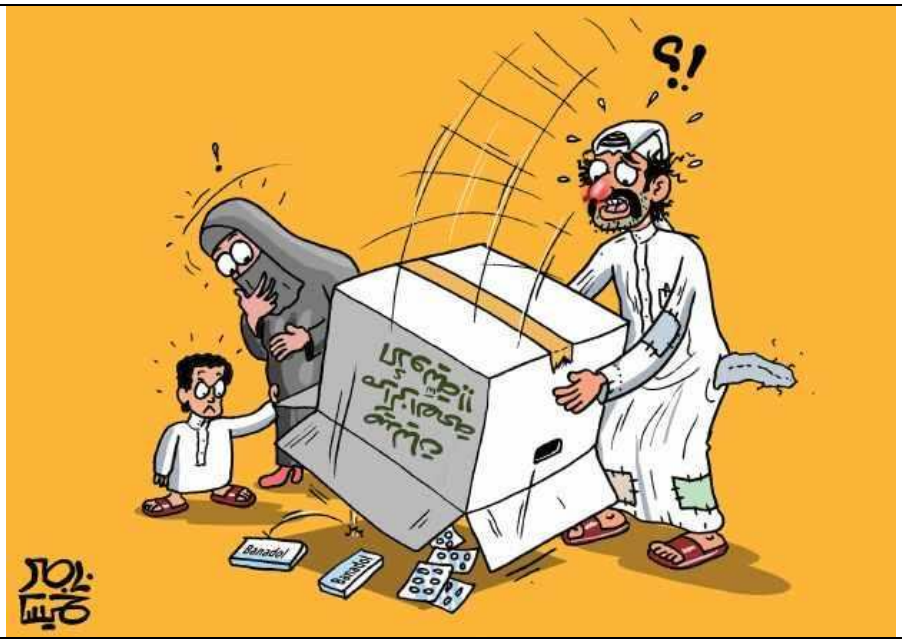	الحياة AL HAYAT المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 20 جماد الاول 1436هـ - 11 مارس 2015م اضغط هنا